

تشعب المذاهب اللغوية في أصل المشتقات العربية

إعداد

إبراهيم شعبان، ود. مت طيب بن فا، ود. أحمد عارفين بن صفر
قسم اللغة العربية ولغات الشرق الأوسط، كلية اللغات واللسانيات
جامعة مالايا، كوالا لومبور ٥٠٦٠٣، ماليزيا

ملخص

إنّ قضية تحديد أصل المشتقات من القضايا الشائكة منذ القديم، وقد أثارت جدلاً واسعاً رائعاً وممتعاً على مستوى الدراسات الصرفية والتحويلية بين القدامى والمحدثين، وتتصدّر هذه الدراسة بذكر الجذور الأولى لهذا الخلاف منذ مرحلة مبكرة من غضون الدراسات اللغوية، كما شملت الحديث عن أصل الإشتقاق وحقيقة وجوده ووقوعه، ومرتئى مذهب البصرة والكوفة في مصدرية ذلك الأصل أو فعليته وأحاجي كلّ منهما مع مسح على ردّ الدكتور تمام حسان على المدرستين ودفاع الباحث عنهما، ثمّ التطرّق إلى مذهب المعجميين وبعض المحدثين، ومذهب أصولية الجواهر وفخواه عند من ارتئى ذلك المذهب.

الكلمات المفتاحية: تشعب - المذاهب - اللغوية - أصل - المشتقات - العربية.

مقدمة:

إنّ هذه المقالة تتضمّن قضية تحديد أصل المشتقات وتشعب المذاهب اللغوية حول ذلك الأصل، فقد ذكرت الدراسة مذهبين مشهورين في هذا المضمار منذ القديم، وذلكما مذهب البصرة الذي نصّ على مصدرية أصل المشتقات مع مسح على الأحاجي والأدلة التي اعتمدها مدرسة البصرة، وهو مذهب معظم اللغويين كما ذكر الحملأوي، مع مساندة سيوييه لهذا المذهب، وخاصة في قوله: "والإسم قد يستغني عن الفعل؛ كما تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا"،

وبينت الدراسة - أيضاً - تأثر العرب بالفكر اللغوي الفارسي الآري في القول باسمية الأصل ومصدريته، والمذهب الآخر كوفي وهو القائل بفعلية أصل المشتقات وقد أردفت الدراسة بأدلة هذا المذهب في اشتقاق المصدر من الفعل وذلك لصحة المصدر بصحة الفعل واعتلاله كذلك، فهو - أيضاً - كصاحبه متأثر بتسرّب وسيادة العقلية اللغوية السامية الفعلية كما عبّر ولفنسون عن ذلك، وتثلثت الدراسة بمذهب المعجميين الذين مهّدوا للجذور الثلاثة وارتأوا أصلاً للمشتقات العربية، ثم وضّحت الدراسة المذهب الرابع القائل بأصولية الجواهر فقد ارتأه بعض المحدثين وأسّسوا له لما تقتضيه البداهة من وجود شيء مرئي محسوس قبل المجرّد، وقد احتوت هذه الدراسة على ردود الدكتور تمام حسان على مدرستي البصرة والكوفة إلا أنّ الباحث المالايوي ابن شعبان لم يوافق الدكتور بل ردّ على زعمه بلطف من القول وأحسن تأويلاً، والمراد بهذا كلّ كشف الغموض عن المذاهب اللغوية والوقوف على ركيزة كلّ منها حول أصل المشتقات العربية وتسهيل ذلك لطلاب العربية خاصة والناطقين غيرها عامّة.

المطلب الأول: أصل الإشتقاق لدى البصريين والكوفيين:

تعتبر قضية تحديد أصل المشتقات من القضايا الشائكة منذ القديم، وقد أثارت جدلاً واسعاً وممتعاً على مستوى الدراسات الصرفية والنحوية بين القدامى والمحدثين، وترجع الجذور الأولى لهذا الخلاف إلى مرحلة مبكرة من غضون الدراسات اللغوية الصرفية.

وقد تصقّى عن هذا المضمار رأيان مشهوران:

الأول: ارتأته مدرسة البصرة ومبناه أن المصدر هو أصل المشتقات، والآخر أفادته مدرسة الكوفة، ومضمونه أنّ الفعل الماضي هو أصل المشتقات.

١ = قال البصريون: "الأصل في الإشتقاق أن يكون من المصدر، وإلى هذا ذهب معظم اللغويين، أمّا الكوفيون فقالوا: "إنّه من الفعل". يقول الحملاوي: "وأصل المشتقات عند البصريين المصدر، لكونه بسيطاً دالاً على الحدث فقط، بخلاف الفعل؛ فإنّه يدلّ على الحدث والزمن، وعند

الكوفيتين: الأصل الفعل، لأن المصدر يجيء بعده في التصريف، والذي عليه جميع الصرّفيين هو الأول.^٢

فمن هنا ندرك أنّ فكرة الأصالة والفرعية التي تكاثر الخلاف والجدل حولها في كثير من المسائل اللغوية ترجع إلى مدرسة البصرة والكوفة، وقد جمع هذا الخلاف السائد بين المدرستين ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) في كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف": المسألة الثامنة والعشرون.^٣ ودعّم كلّ فريق رأيه بأدلة وحجج ذكرتها كتب النحو واللغة، ملخّصة فيما يلي:

١= البصريّون: يرون أنّ الفعل مشتقّ من المصدر، وأنّ الإسم هو الأصل، واحتجّوا بجملة أدلّة منها:^٤

- إنّ المصدر يدلّ على زمان مطلق، والفعل يدلّ على زمان معين، والمطلق أصل للمقيّد، فكذلك المصدر أصل للفعل.

- إنّ المصدر يشترك في الأزمنة كلّها، لا اختصاص له بزمان دون زمان، فلمّا احتاجوا إلى الدلالة على زمن محدّد اشتقّوا منه الفعل ليبدل على الحدوث والظرف معاً.

- إنّ المصدر اسمٌ والإسم يقوم بنفسه، ويستغني عن الفعل، وأنّ الفعل لايقوم بنفسه، ويحتاج إلى الإسم، واللفظ المستغني بنفسه عن غيره؛ أحرى بأن يكون أصلاً.

- إنّ الفعل بصيغته يدلّ على شيئين: "الحدث، والزمان المحصل"، والمصدر بصيغته يدلّ على شيء واحد وهو "الحدث".

- إنّ المصدر له مثال واحد نحو: السّلم، والقتل، بينما الفعل له أمثلة مختلفة.

- إنَّ الفعل بصيغته يدلّ على ما يدلّ عليه المصدر، والمصدر لا يدلّ على ما يدلّ عليه الفعل، نحو: "ضرب" يدلّ على ما عليه الضرب، و"الضرب" لا يدلّ على ما يدلّ عليه "ضرب"، والفعل فرع لا بدّ أن يكون فيه الأصل.

- لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يجري على سننه في القياس، ولم يختلف كما اختلفت أسماء الفاعلين والمفعولين، فلمّا كان المصدر مختل ف الأجناس: كالرجل، والثوب، والتراب، والماء، والزيت، دلّ على أنّه غير مشتقّ من الفعل.

- وذهب الكوفيون^٥ إلى أنّ المصدر مشتقّ من الفعل، وفرع عليه نحو: 'كَتَبَ - كِتَابَةٌ'، و"قَامَ قِيَامًا"، و"انتشر انتشارًا" و"شارك مشاركةً".....الخ.

- إنّ المصدر يصحّ لصحّة الفعل، ويعتدلّ لاعتلاله نحو: "قاوم قوامةً"، فيصحّ المصدر لصحّة الفعل، وتقول: "قام قيامًا"، فيعتدلّ لاعتلاله، وأصله: قَوْمَ قِوَامًا.

- إنّ الفعل يعمل في المصدر نحو: "لقيتك لِقَاءً وُدِّيًّا، وصافحتك مصافحةً حارّةً"، فالمصدر منصوب على المفعوليّة المطلقة، وعامل النّصب فيه فعله، فوجب أن يكون فرعاً له، لأنّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول.

- إنّ المصدر يذكر توكيداً للفعل نحو: دكّت المدينة دكًّا، وحطمت الرّجاجة تحطيمًا، ولا شكّ أنّ رتبة المؤكّد قبل رتبة المؤكّد، فدلّ على أنّ الفعل أصل، والمصدر فرع.

- إنّ هناك أفعالاً للمصدر لها، وهي: نعم، وبئس، وعسى، وليس، وفعل التعجّب، وحبّذا، فدلّ ذلك على أنّ الفعل أصلٌ لافرعٍ لاستحالة وجود الفرع من غير أصلٍ.

وقد أدلى بدلوه الدكتور تمام حسّان متفحصًا مذهب البصرة والكوفة، وملخصًا منجى كلّ من المدرستين، فقال: "ومعنى الحدث: المشترك بين جميع المشتقات، ولكنّ كلّ مشتقٍ منها يضمّ إلى الحدث معنى آخر كالزّمان في الفعل، وفاعل الحدث في صفة الفاعل.... وأمّا المصدر فهو اسم

الحدث فقط، لذلك رآه البصريون أصلاً للإشتقاق..وأما وجهة النظر الكوفية؛ فقد نظرت إلى المشكلة من ناحية التجرد والزيادة، فالمجرد من بين الصيغ هو في فهم أصحاب هذه النظرة أقرب إلى الأصالة من المزيد، وقد نظروا في صيغ الكلام، فلم يجدوا أكثر تجرداً من الفعل الماضي الثلاثي المجرد المسند إلى المفرد الغائب نحو: ضرب، فقالوا: "إن أصل المشتقات هو الفعل الماضي".^٦

وهذا سيوييه يؤسس للمدرسة البصرية اتجاهاها العام في هذه القضية فيقول: "واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛- لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكناً- فمن ثم لم يلحقها تنوين؛ ولحقها الجزم والسكون، وإنما هي من الأسماء، ألا ترى أن الفعل لا بد له من الإسم وإلا لم يكن كلاماً، والإسم قد يستغني عن الفعل؛ تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا".^٧

ويتضح من قول سيوييه: "وإنما هي من الأسماء" وقوله: "لأن الأسماء هي الأولى" الدليل على أنه يرى هذا الرأي".^٨ وقد انتصر ابن الأنباري للبصريين في هذه المسألة، وكان متصدياً ورأياً على حجج الكوفيين وتفنيدها حجة حجة.^٩ ولقد تفاقم الإضطراب في كل من المدرستين: البصرة والكوفة؛ حول تعيين أصل المشتقات في مذهبهم، وتساجلوا الآراء والجدل بلا فحوى حاسم للخلاف النشوب بينهم.

فبادئ ذي بدء؛ نظر الباحثون إلى المذهب البصري- في مسألة الإشتقاق- بعد كل ما حظي به من تأييد كثير من المناصرين في القديم والحديث على أن المصدر أصل المشتقات؛ ومع هذا كله لم يسلم من النقد والمآخذ لنشوب الخلاف بين علماء البصرة أنفسهم في أصل المشتقات؛ فقد اضطرب المذهب البصري في هذه المسألة.

فالجمهور على أن الفعل والوصف [المشتقات الإسمية] مشتقات من المصدر، وذهب بعض البصريين إلى أن المصدر أصل للفعل؛ ولكنه ليس أصلاً للمشتقات، بل الفعل هو أصل المشتقات.^{١٠} ومن مظاهر هذا الإضطراب؛ أنهم جعلوا اسم الهيئة واسم المرة مشتقين من الفعل

الماضي الثلاثي، كما جعلوا المصدر الصناعي مشتقاً من اللفظ نفسه بزيادة ياءٍ مشددةٍ وتاءٍ تأنيثٍ على هذا اللفظ.^{١١}

ويرى أحمد علم الدين مذهب الكوفيّين في هذه المسألة اللغوية مبرهنًا كالاتي:

١= اتّجاه بعض المستشرقين إلى أنّ أكثر كلمات اللّغة راجعة إلى أصلٍ ثلاثيّ، والذي هو الفعل الثلاثيّ، فإذا أضيف إلى أوله أو إلى آخره حرفٌ أو أكثر أئري؛ فنتج عن هذه الإضافة صيغ متعدّدة لهذه الكلمة دالّة على معانٍ مختلفة.

٢= اختلاف اللّغة السّاميّة والآريّة في أصل الإشتقاق، ففي اللّغة السّاميّة، تسود العقليّة الفعلية؛ بمعنى أنّ الفعل في اللّغات السّاميّة هو كلّ شيء؛ كما عبّر عنه ولفنسون.

أمّا القول بأصالة المصدر؛ فعن طريق الفرس الآريّين تسرّب هذا الإتّجاه إلى الفكر اللّغويّ العربيّ، فالمصدر في اللّغات الآريّة هو أصل الإشتقاق، وهذا الرّأي يدلّ على مظهر تأثر العرب بالفكر اللّغويّ الفارسيّ الآريّ.^{١٢}

وفي الإتّجاه القائل بأنّ الفعل هو الأصل يصطدم الخلاف بينهم حول: أيّ الأفعال هو الأصل، فيرجّح بعضهم: أنّ اسم الفاعل هو الأصل، ويرى فريق أنّ صيغة الأمر هي الأصل، بينما يؤيد فريق ثالث أنّ المضارع هو الأصل.

وأما الدّكتور إبراهيم السامرائي يذهب إلى أنّ الفعل إنّما تطوّر من بعض صور اسم الفعل، كما يتّجه غيره إلى أنّ الفعل إنّما تطوّر عن كلمات كانت دالّة على الفعل بإضافة فكرة الزمن.^{١٣}

ويتصدّى الدّكتور تّمّام حسّان لردّ رأي البصريّين والكوفيّين على حدّ سواء في مسألة أصل الإشتقاق فيقول: "والواقع أنّ الصعوبات تقول-فعالاً-دون الإقتناع برأي البصريّين والكوفيّين على حدّ سواء؛

فأما البصريون فأنا أسألهم عن [كان] الناقصة؛ فهي عندهم فعل-ألها مصدر أم لا مصدر لها؟ إن مذهبه يقول: إن [كان] الناقصة لا مصدر لها ومع ذلك يعبرونها مشتقة فما أصل اشتقاقها؟

وأما الردّ على الكوفيّين فإنّ [يَدْعُ، وَيَدْرُ] في رأيهم لا ماضي لهما وهما مشتقان على رغم ذلك فما أصل اشتقاقهما إذا؟^{١٤} فيرى الباحث أنّ هذه الثغرات من سلبيات الجدل والنزاع، وعدم الإتفاق على سلامة قضية أو مسألة لحدّ ذاتها، وإلا؛ فلا يتسنى لأحد أن يهاجم على مدرسة الكوفة ولا على مدرسة البصرة مع صلابتهما وإثرائهما الفكر اللغويّ العربيّ، "وَلَاتَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ". {الأنفال: ٤٦}.

إنّ الباحث المالايوي لا يرى سلامة هذا الردّ- مع اعترافي وتقديري لفضيلة الدكتور تمام حسن- ولماذا؟

فإنّ البصريّين والكوفيّين عاشوا في زمن وبيئة مختلفين عمّا يعيشه الدكتور، وهم الذين أخذوا اللّغة من حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع،^{١٥} واستظلّوا الشّمس وإحراقها، واستنعلوا القفار وأحجارها، حتّى أحصوا اللّغة ولهجاتها، وأثروا بالمصادر ومشتقاتها، فإذا وقفوا عند حدّ ما روي، وضبطوا كلّ ما سمعوا ووعوا، فهذا يدلّ على صدقهم وأمانتهم واجتهادهم، وهو لباب سعيمهم في حياتهم، ولم يضيفوا ما ليس في حقهم، أو ما لم يكن في حصيلة علمهم.

وباب البحث مفتوح على مصراعيه؛ فالذي يليق بالدكتور وأمثاله أن يستأنفوا من حيث وقفوا، وأن يزيدوا على ما حقّوا، فيستقرّوا ألفاظ اللّغة ومصادرها، حتى يستنبطوا أصل اشتقاق هذه الكلمات، فيطوّروا أو يبسطوا على مجهودات البصرة والكوفة؛ وليس من الإنصاف أن يجمد أحدٌ عند حدّهما ثمّ يرميهما بصواعق اللّوم والعقم، بعد ما عجز اللاّحقون على المجيئ بما لم يأت به الأوّلون في هذا المجال!!!

فعلى سبيل المثال لا الحصر: من أين علم الدكتور أنّ كلمة [كان] الناقصة لا مصدر لها، هل من مذهبه واجتهاداته الخاصة؟ أو أنّه قد أدرك ذلك من مشكاة مذهب البصرة؟ فما عوّقه أن

يخطو شبرًا أو يمدّ ذراعًا على حدّ قول البصرة؟ فهل يلامون على الأمانة العلمية؟ فالأحرى لأمثاله محاولة الكشف والوصول، لا الصّواعق والرّدود.

ومن أين أدرك أنّ الفعلين [يَدْعُ، وَيَدْرُ] لآماضي لهما؟ فهل جاهد في القضية حقّ جهاده؟ -تحت ظلال المكيفات وأنوار الحاسوب ولطافة الفرش والمقاعد -ليكشف لهما الأفعال الماضية، أو أنّه تلمذ في المذهب الكوفي فلمّا قاد ساعده رماهم.

إدّا فمن أيّ منهج يندرج سياق هذا الرّد، وما أسسه وضوابطه ودوافعه وجذوره؟، والتقدّ البتاء خير من التقدّ الهدام.

يقول ابن مالك في الملحقات:

وَشِبْهُ ذَيْنِ، وَبِهِ عِشْرُونَ *** وَبَابُهُ أَلْحَقَ، وَالْأَهْلُونَ
"أُولُوا وَعَالَمُونَ عَلِيُّونَ *** وَأَرْضُونَ شَدًّا وَالسِّنُونَ" ١٦

فهذه ملحقات عربيّة لعدم استيفائها بعضًا من شروط جمع المذكر السالم، ومع ذلك لم تردّ سهيلاً؛ بل هي شاذة وملحقة بالجمع المذكر السالم، فعلى هذا؛ فلم لا نعرف -في مثل هذه المواقف- بمجهودات البصرة والكوفة، ونلحق هذه الكلمات بمثيلاتها في العربيّة فنتقدّم-ولو خطوة- في تطوير ذلك التليد مع الإحترام والإعتراف لمصادر الجيل السّابق دون القذفات اللادّعة!!!؟؟؟.

فلذا يقول الباحث المالايوي: "إنّ [كان] الناقصة؛ تتصرف كالفعل الواويّ العين، نحو: [كان، يكون، كن]، [قال، يقول، قل]، فلو أنّنا ألحقنا كلمة [كان] بالفعل الواويّ العين؛ وقلنا إنّها ملحقة به، وإن لم يكن لها مصدر، أفلا يكون ذلك خيرًا وأحسن تأويلاً؟

وخلاصة القول أنّه كلّما تصدّرتنا للرّدود على البصرة والكوفة- في الأقلّ من القليل- غاضبين عن الضّفير من مجهوداتهم للغة العربيّة؛ فهل لنا من مرجع؟ وجاء في العدالة السّماويّة: "هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ". {الرحمن، الآية: ٦٠}.

ويظهر عبد الله أمين أمام قضية الاشتقاق - أيضاً - بمحاولة الجمع والميل في لحظة واحدة، وذلك أنه يرى أنّ جميع المشتقات بما فيها المصدر مأخوذة من الفعل بعد اشتقاقه من أصل المشتقات؛ وأصل المشتقات عنده الذي اشتق منه الفعل نوعان: -١ = أسماء المعاني،^{١٧}، ٢ = وأسماء الأعيان.^{١٨} فالمحصلة النهائية لرأيه كوفية التوجه، وأصل المشتقات - في رأيه إداً - هو الفعل.

المطلب الثاني: أصولية الجذور والجواهر:

٣ = مذهب المعجميين وبعض اللغويين المحدثين:

وبعد سرد الآراء اللغوية العقلية والفكرية حول الإتجاهين الرئيسين: البصري والكوفي في قضية أصل الاشتقاق، يتجلى ثالث ثلاثة؛ وهو اتجاه مهّد له المعجميون العرب عملياً، وبلوره بعض اللغويين المحدثين نظرياً، وهو أنّ الاشتقاق عبارة عن أحرف ثلاثة غير مستعملة في اللغة، بل هي شيء مجرد من الحركات والسكنات.

فمثلاً: المشتقات الآتية: مكتب، وكاتب، ومكتوب، واستكتب، وكتاب، وكتابة. أصلها الاشتقاقات هو مادة الكاف والتاء والباء [ك ت ب] مجردة من الحركات.^{١٩}

ولقد علّق الباحث جلال عبد الله محمد سيف الحمادي في رسالته حول نظرية أصولية الجذور الثلاثة فقال: " هذا الرأي؛ هو الذي ترجمه المعجميون عملياً، حيث درجوا في ترتيب موادّ معاجمهم على طريقة ترتيب الحروف الثلاثة الأصول للمادة اللغوية منفصلة بعضها عن بعض كنوع من الإشارة إلى أنّ هذا هو أصل هذه المادة ثمّ ينظّمون تحته جميع الصبغ الصرفية: المصدر والفعل واسم الفاعل واسم المفعول...إلخ.

ويستمرّ قائلاً: "والحروف الثلاثة الأصول عند المعجميين لامعنى لها؛ لأنّها - أولاً - ترد مفكّكة، غير مترابطة، فلا تدلّ على كلمة معيّنة، ولأنّها - ثانياً - مجردة من الحركات والسكنات التي تمنحها هويتها الدلالية، فمادّة: (الضاد والراء والباء) لا دلالة لها، إلا أن نصل بين حروفها ونشكّلها على

النحو الآتي: (ضَرَبْتُ) فتصبح مصدرًا دالًّا على الحدث، وحين نشكّل حروفها الثلاثة بحركة الفتح: (ضَرَبَ) تصبح فعلاً دالًّا على الحدث والزمنية الماضية، وحين نضيف إليها ألفًا بعد الضاد: (ضَارِبٌ) تصبح وصفًا: (اسم الفاعل)، دالًّا على الحدث ومن قام به.....وهكذا.^{٢٠}

ويؤيد الدكتور تمام حسان مذهب الأصول الثلاثة ويقول: "إنّ المعجميين لم يروا في الأصول الثلاثة أكثر من ملخص علاقة أو رحم قربي بين المفردات التي ترتبط معجميًا بواسطتها؛ ولذلك كان الإجراء المفضل عندهم في معاجمهم أن يفصلوا في الكتابة بين أصول المادة حتى لا تفهم منها كلمة ما".^{٢١}

ويعلق د/ تمام على وجهة هذا المنهج المعجمي في اعتباره الأصل الإشتقائي فيقول: "وإذا صحّ لنا أن نوجد رابطة بين الكلمات، فينبغي لنا ألاّ نجعل واحدةً منها أصلًا للآخرى، وإنّما نعود إلى صنيع المعجميين بالربط بين الكلمات بأصول المادة، فنجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أساس منهجنا في دراسة الإشتقاق، فالمصدر مشتقٌّ منها والفعل مشتقٌّ منها كذلك....ويكون المصدر بهذا الفهم مشتقًا متصرفًا؛ لأنّ صيغته تعتبر إحدى الصيغ التي تتقلب عليها أصول المادة، وكذلك يعتبر الفعل الماضي مشتقًا متصرفًا".^{٢٢}

فالباحث المالايوي ابن شعبان بعد التعمق والإمعان أدرك أنّه لا موضوعية لهذا الإتجاه - حفاظًا لنزاهة وقداية ألفاظ القرآن الكريم- ولا صلاحية في هذا المنهج- كأساس- في دراسة الإشتقاق؛ لأنّ الجذور الثلاثة أو الأربعة أو ستمها ما شئت بمثابة الرّحم كما ذكر د/ تمام حسان نفسه.

وأما المصدر فهو بمثابة المربي الكفيل والقائم الحاضن لجميع المشتقات، فالجذور- حقًا- بمنزلة الأرض الزراعيّة، ومنهج معجميتها متبع في المعاجم العربيّة والأوربيّة والفرنسيّة والصينيّة وهكذا، والعالم بمختلف أجناسه لا يزرع في الهواء ولا في السماء، بل لا بدّ له من اللّجوء إلى الأراضي الزراعيّة، ومع ذلك لا ينسب المشتقات الزراعيّة من الأشجار والنبات والثمرات إلى

التراب بأنها الأصول لها، بل البذرة- وهي المصدر- تنسب إليهما جميع النباتات والثمرات، ولا يختلف في هذا اثنان.

ولقوة الترابط بين البذرة- المصدر- والنبات يقال في العربية: (بذر الزرع) بذراً: زكا ونما، ويقال: بذر الأرض: إذا زرعها، والبذرة: واحدة البذر، وفي علم النبات: ما تتكون في الثمرة، وتحوي الجنين النباتي.^{٢٣}

إذاً فالثمرات والنباتات- وهي المشتقات- لا تنسب إلى الأراضي الزراعية بأنها أصل لها وإنما تنسب إلى البذر- المصدر- أصل لها.

ألا ترى أنّ الجذور الثلاثة قد ينتج من تقلبياتها التسعة ألفاظ لا تدلّ على كلمة معينة، وغير مستعملة في اللغة العربية، ولا تفهم منها كلمة ما، بل هي غير ممنوحة الهوية، ولا معنى لها، فهذه الصفات الخمسة للجذور الثلاثة التي ذكرها الدكتور تمام حسّان وتبعه في ذلك الباحث جلال عبد الله.^{٢٤}

أما البذر-المصدر- فهو البلد الطيب يجرح نباته بإذن ربه؛ فلا يخطر بالبال أن يشتقّ من المصدر كلمة لا معنى لها، بخلاف تلك الجذور الثلاثة التي ينتج من بعض تقلبياتها ألفاظ غير مستعملة في اللغة العربية.

ويعتقد الباحث أنّه يكلّ لسان مدرسٍ مادةٍ إعجاز القرآن الكريم ونظمه وفصاحته عن الإجابة عند ما يُسأل عن أصل المشتقات العربية القرآنية؟ وخاصّة إذا كان السائل مستشرقاً!!!

فهل تكون الإجابة بأمثلة التفصيل الواردة من الدكتور تمام حسّان وأمثاله بأنّ أصل المشتقات العربية- القرآنية- كالتالي:

أ= عبارة عن أحرف ثلاثة، ب= غير مستعملة في اللغة العربية، ج= مجردة عن الحركات والسكنات، د= منفصلة بعضها عن بعض، ه= مفككة غير مترابطة، و= لاتدلّ على كلمة معينة،

ز= شيء مجرد، ح= لا معنى لها، ط= غير ممنوحة الهوية الدلالية، ي= لا دلالة لها، ك= لا تُفهم منها كلمة ما.

فالحمد لله؛ مهما تضاربت الآراء والاتجاهات والفلسفات حول أصل المشتقات، فإنه لا يخفى على أحد أنه من الحوافز القصبوى لتعلم اللغة العربية وتعليمها إقامة صرح للفهم وخدمة القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، مع كون العربية لغة الدين والحياة والثقافة معاً، صالحة لكل زمان ومكان، وتلك المحجة البيضاء، لايزيغ عنها إلا من أبل. واتفاق البصريين مع سيبويه على اسمية المصدر لم يأت سهلاً، بل اقتبسوا ذلك من مشكاة قوله تعالى: "وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا" {البقرة: ٣١}، فعلى هذا وافقوا المذهب القائل بوضع اللغة^{٢٥} وأصل مصادر اللغة الأسماء التي علم الله آدم عليه السلام، وليست تلك الجذور الثلاثة الواهية الخاوية.

اتفق أهل اللغة على أن البصريين أصح قياساً، لأنهم لا يفتنون إلى كل مسموع، ولا يقيسون على الشاذ والكوفيون والكوفيون أوسع رواية، لأنهم يتوسعون ما لا يتوسع فيه البصريون، قال ابن جني: "الكوفيون علامون بأشعار العرب، مطلعون عليها".^{٢٦}

ولايُنسى الدارسون اللغويون أن العلوم اللغوية أولاً وأخيراً تشكل أداة لفهم القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف
وتساعد في تجلية المشكلات، واستنباط الأحكام.^{٢٧}

ومن الجدير بالذكر: أن من الدارسين والباحثين في العصر الحديث من يميل إلى ماذهب إليه الكوفيون، مستأنسين بالدراسات اللغوية المقارنة، وبما تيسر لهم من معرفة بالفصائل اللغوية المختلفة. وفي ذلك يقول ولفسن: "إن أغلب الكلمات يرجع اشتقاقها إلى أصل ذي ثلاثة أحرف، وهذا الأصل [فعل] يضاف إلى أوله أو آخره حرف أو أكثر، فتكون من الكلمة الواحدة صور مختلفة تدل على معان مختلفة"^{٢٨}.

وحيثما بدأ علماء اللغة بحثهم في الإشتقاق، تناولوا فكرة الأصل والفرع، وأعرضوا عن الجوانب الحسيّة والمعنويّة، ممّا أوقعهم في اضطراب وأوهام كثيرة. منها أن أبا عمرو بن العلاء، قد وافق الأعرابي في زعمه أنّ الخيل مشتقّ من الخيلاء، ويرى ابن فارس أنّ الجنّ مشتقّ من الإجتنان، وهو: التّسّتر.^{٢٩} ومجمل القول: أن تكون الموادّ الدّالة على المحسوسات أصلاً للأشياء الدّالة على المجردات، فيكون الرّاجح سبق الحسيّ في الوجود من المعنويّ المجرد، فينتج من ذلك أن أصل المشتقات الأسماء، ولا سيّما أسماء الأعيان.^{٣٠}

ومذهب ابن جيّ يدلّ على أنّ مسألة الأصل والفرع مسألة ظنّ واجتهاد، وذلك أنّه يرى: "أنّ المصدر مشتقّ من الجوهر، كالنبات من التّبت والإستحجار من الحجر."^{٣١}

كما يبرهن هذا الرّأي على مصدرية أصل المشتقات عند معظم القدماء، وجوهريّته-أخذه من الجوهر- عند بعض المحدثين، واشتقاق العرب من الجواهر قليل جدّاً؛ كما نبّه العرب القدماء، بل أكثره من المصدر.^{٣٢}

٤= أصوليّة الجواهر: وقد كان الرّأي عكسًا عند بعض المحدثين لعدّهم الجواهر أصول الإشتقاق، لمعرفتها قبل وضع أسماء المعاني، وأنّ البداهة تقتضي وجود مرثي محسوس قبل المجرد، فهو أحرى وأجدر بالأصالة، لأطراد قياسه ووضوح ميزانه. ولأنّ المصادر كالأفعال، فلاتتقيّد بدقّة الموازين، واطراد الأقيسة، وإن كان العرب قد اشتقّوها

من الأسماء، كما أنّ الرّجوع إلى المعجمات أو كتب اللغة كافٍ لإيجادها حافلةً بالجواهر المفترع عنها الصّفات، والأحوال، والمصادر، والأفعال؛ وقد اشتقّ العرب من الأعضاء، ومن أسماء الأقارب، وأسماء الأزمنة والأمكنة، وأسماء المعاني، بل وحتى من أسماء الأصوات والأعداد.^{٣٣}

يتّضح ممّا سبق أنّ مادّة اللغة الأصليّة تنمو وتكثر حين الحاجة إليها، وأنّ أسبقية الحسيّ في الوجود هو المرجّح من المعنويّ المجرد.^{٣٤} وكلّ هذا وذلك يرجّح الرّأي القائِل بأنّ الأسماء؛ وخاصة أسماء الأعيان هي أصل المشتقات.^{٣٥}

المطلب الثالث: الإشتقاق وحقيقة وجوده ووقوعه:

لقد تضافرت أقوال علماء اللغة في حقيقة وجود الإشتقاق ووقوعه؛ كاختلافهم في أصله، فمن بين القدامى من اتخذ موقفاً وسطاً، أنّ بعض الكلام مشتقّ وبعضه غير مشتقّ، كالخليل وسيبويه، وأبي عمرو بن العلاء، وأبي الخطاب، وعيسى بن عمر، والأصمعي، ومنهم من ارتقى أنّ الكلام كلّ أصل أو بحكم الأصل، وفي ذلك قول ابن فارس: "وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياساً لم يقيسوه، لأنّ في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها".^{٣٦} والبعض الآخر يرى أنّ الكلام كلّ مشتقّ.^{٣٧}

بينما تناول بعضهم ما يدخله الإشتقاق وما لا يدخله، فذكروا أنّ الإشتقاق يكون في المصادر والأفعال والصفات، وكذلك في الأسماء والأعلام، لكونها منقولة في الأكثر، ويقال في غيرها أوينعدم، ومن ذلك الإشتاق من أسماء الجنس، فهو عندهم صعب ودقيق، لكونها أصولاً مرتجلة، فهي قليلة جداً، وأمّا الأسماء الأعجمية المنقولة من لغة أخرى مختلفة عن اللغة العربية؛ فلا يشتقّ منها إذا كانت عجمية شخصية كإسماعيل ونحوه.^{٣٨}

ومنهم من بالغ في البحث عن الأصول، فأخذ يشتقّ الكلمات العربية من أصول عربية، كابن دريد الذي راح يعدّ سكلمة "الفردوس" من "الفردسة" وهي السعة.^{٣٩} وكذلك لا يشتقّ من الأصوات ولا الحروف، أو ممّا يشبهها من الأسماء المتوعّلة في البناء نحو: "ما ومن"، ولا من الأسماء النادرة مثل: "طوبالة" أي: [النعجة]، فلا يعرف لها أصل لندرة الإستعمال، وكذلك لا يشتقّ من اللغات المتداخلة كـ"الجون" فهو مستعمل للأسود والأبيض، ولا الأسماء الخماسية لعدم تصريف الأفعال منها، ومن ثمّ لا مصادر لها.^{٤٠}

وخلاصة القول يرى الباحث المالايوي ابن شعبان حقيقة وجود الإشتقاق ووقوعه ومصدرية أصله، وأمّا تعدّد مصدر الإشتقاق، فذلك من طبيعة نشأة اللغة وتطورها، والرّغم بأنّ بعض الصّيغ هو الأصل، وسائرها فروع مشتقة بدأت في صورة مصدرية أو فعلية، ومن ثمّ عكف الناس عليها يشتقّون كلّ الأسماء والأفعال.^{٤١}

الخاتمة

من خلال ما تقدّم يتّضح للدّارس مدى اختلاف المذاهب اللّغوية حول أصل المشتقات العربيّة، وقد انجلى من الدّراسة مرئى وتأصيل كل مذهب لأصل المشتقات، بل قد دلّت الدّراسة على تأتّر المذهب البصري بالفكر اللّغوي الأريّ القائل باسميّة ومصدريّة أصل المشتقات، كما وضّحت عن تسرّب وسيادة الفكر اللّغوي السّاميّ المتمركز على أصالة العقلية الفعلية للمشتقات العربيّة، ولم تتغافل الدّراسة عن الخلاف النّاشب بين علماء كلّ من المدرستين مما أتاح الفرصة وفتح السّبيل للدّكتور تمام حسّان ومن تبعه من الباحثين في الرّدّ على مدرستي البصرة والكوفة؛ وإن كان الباحث المالايوي مخالفاً لذلك ومدافعاً للمدرستين، ثم تقدّمت الدّراسة بذكر مذهب المعجميين القائل بأصوليّة الجذر الثلاثة كما برهنت على دعم الدّكتور تمام حسّان وإسهامه مؤيّدًا لهذا المذهب وخالفه الباحث كذلك ورّدًا بلطفٍ من القول وأحسن تأويلاً، وذلك عن طريق ملاحظات تنصّ على خطورة ذلك المذهب لجلالة ألفاظ كتاب الله وقداسته كلماته، وقد اختتمت الدّراسة بتناول أصوليّة الحواهر عند اللّغويين القائلين بمقتضى البدهة من وجود شيء مرئى محسوس قبل المجرد؛ فاشتقّ أصحاب هذا الرّأي من الأعضاء وأسماء القبائل والأزمنة والأمكنة.....وهكذا.

الهوامش:

- ١- ابن عصفور، الإشبيلي، ١٩٧٨م، الممتع في التصريف، ط ٣، تح: د. فخرالدين قباوة، دار الأفاق الجديدة، بيروت، [ج ١، ص: ٤٨].
- ٢- شذا العرف في فنّ الصّرف، م. س. ص: [١١٢].
- ٣- الأنباري، ١٩٨٢م، الإنصاف في مسائل الخلاف، بيروت: دار الجبل، [ج ١، ص: ٢٣٥].
- ٤- فرحات عياش، ١٩٩٥م، الإشتقاق ودوره في نموّ اللّغة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: [٦٥-٦٦].
- ٥- فرحات عياش، م. س، ص: [٦٦-٦٧].
- ٦- تمام حسّان، الدكتور، ١٩٩٧م، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العلمية للكتاب، ط ٢، ص: [١٦٦-١٦٧].
- ٧- سيبيويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، ١٩٩٩م، الكتاب، ط ١، بيروت: دار الكتب العلمية، [٢٠١١-٢١].

- ٨- صلاح محمد مصطفى رَوَّاي، ١٩٧٩ م، الصَّيغَةُ الصَّرْفِيَّةُ ودلالاتها على المستويين الصرفي والنحوي، جامعة القاهرة. ص: [٩٠].
- ٩ - الإنصاف في مسائل الخلاف، م س، ص: [٢٣٩\١].
- ١٠- السيوطي، ١٩٩٨ م، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت. ص: [٧٢-٧٣\٢].
- ١١- شذا العرف، م س، ص: [٥٤].
- ١٢- أحمد علم الدين الجندي، ١٩٦٢ م، دراسات في النظم الصوتي الصرفي، مجلة مجمع اللغة العربية، ج ٦١، ص: [٣٦-٣٧].
- ١٣- دراسات في النظم الصوتي الصرفي، م س، ص: [٣٧].
- ١٣- اللغة العربية معناها ومبناها، م س، ص: [١٦٧].
- ١٥- السيوطي، عبد الرحمن، ١٩٧٧ م، الإقتراح، تح: محمد علي البنا، القاهرة. ص: [١٦٦].
- ١٦- ابن عقيل، قاضي القضاة، بهاء الدين عبدالله، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠ م، شرح ابن عقيل، ط ٢٠، دار مصر للطباعة، [ج ٦٢/١].
- ١٧- أسماء المعاني هنا: أسماء العدد وأسماء الأزمنة، انظر: الإشتقاق: [١٥-٢٢].
- ١٨- أسماء الأعيان: أسماء الأمكنة والأقارب والقبائل: م س، ص: [٢٢-٣٢].
- ١٩- عبد الله، درويش، ١٩٦٢ م، دراسات في علم الصرف، مطبعة الرسالة، القاهرة. ص: [٤].
- ٢٠- جلال عبد الله، محمد سيف الحمادي، ٢٠٠٨ م، العدول في صيغ المشتقات في القرآن الكريم، دراسة دلالية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين. ص: [٨٠].
- ٢١- اللغة العربية معناها ومبناها، م س، ص: [١٦٧].
- ٢٢- المرجع السابق، ص: [١٦٩].
- ٢٣- أنيس، إبراهيم وآخرون، ١٩٨٥ م، المعجم الوسيط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ط ٣، القاهرة. ص: [٦٦-٦٥].
- ٢٤- جلال عبد الله محمد سيف الحمادي، ٢٠٠٧ م، العدول في صيغ المشتقات في القرآن الكريم دراسة دلالية، قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة تغز، الجمهورية اليمنية، ص: [٨٢].
- ٢٥- السيوطي، ١٩٩٩ م، الإقراح، م س، ص: [٣٨]. تح: طه عبد الرؤف سعيد، مكتبة الصفا-القاهرة.
- ٢٦- السيوطي، م س، ص: [١٦٦].
- ٢٧- السيوطي، م س، ص: [١٩].
- ٢٨- فرحات عياش، م س، ص: [٦٧].

- ٢٩- ابن جني، أبو الفتح عثمان، ٢٠٠٠م، الخصائص، تج: محمد علي النجار، الهيئة العصرية العامة للكتاب، القاهرة. ص: [٥٧].
- ٣٠- صبيحي صالح، ١٩٨١م، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط١، بيروت. ص: [١٨٠-١٨١].
- ٣١- ابن جني، م س، ص: [٣٤٢].
- ٣٢- المزهر، م س، ص: [٣٥٠\١]، و عبد الله أمين، الإشتقاق، ص: [١٣].
- ٣٢- صبيحي الصالح، م س، ص: [١٨١-١٨٣] نقلاً عن: بلقاسم بلعرج، م س، ص: [٢٤].
- ٣٤- يقول ابن جني: "الإسم أسبق من الفعل لأنه أقوى في النفس، وأسبق في الإعتقاد من الفعل، لا في الزمان، الخصائص: [٣٠\٢].
- ٣٥- ابن جني، م س، ص: [٢٨٢-٤٠]. ودراسات في فقه اللغة، م س، ص: [١٨٠].
- ٣٦- ابن فارس أبو الحسن أحمد، ١٩٧٧م، الصحاحي، تج: أحمد صقر، مط: عيسى البابي، القاهرة. ص: [٦٧].
- ٣٧- المزهر، م س، ص: [٣٨٤\١]، وارتشاف الضرب، ص: [١٣\١-١٤].
- ٣٨- ذكر ابن السراج: "أنه ينبغي كل الحذر من الإشتقاق من لغة العرب بشيء من لغة العجم، فذلك كمن يدعي أن الطير ولد الحوت"، بلقاسم بلعرج، م س، ص: [٢٣].
- ٣٩- ابن دريد، ١٩٨٧م، الجمهرة، تج: منير البعلبكي، دار العلم للملايين، ط١، بيروت. ص: [٣٨٤\١].
- ٤٠- ابن عصفور، الممتع، م س، ص: [٤٨-٣٥].
- ٤١- أحمد محمد مقدور، ١٩٩٩م، مدخل إلى فقه اللغة، دار الفكر، دمشق. ص: [٢١١].

المصادر والمراجع:

- ١- ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص، ت٣٩٢هـ، تج: محمد علي النجار، ط٤، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، دت.
- ٢- ابن دريد، ١٠٨٧م، الجمهرة، تج: منير البعلبكي، دار العلم للملايين، ط١، بيروت.
- ٣- ابن عصفور، الإشبيلي، ١٩٧٨م، الممتع في التصريف، تج: فخر الدين قباوة، ط٣، دار الأفاق الجديدة، بيروت.
- ٤- ابن عقيل، قاضي القضاة، بهاء الدين عبد الله، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، شرح ابن عقيل، ط٢٠، دار مصر للطباعة.
- ٥- ابن عقيل، ١٩٦٤م، شرح ابن عقيل، على ألفية ابن مالك، تج: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١٤، مطبعة السعادة، مصر.
- ٦- ابن فارس، أبو الحسن أحمد، ١٩٧٧م، الصحاحي، تج: أحمد صقر، مط: عيسى، القاهرة.

- ٧- أبو حيان الأندلسي، ١٩٨٤ م، ارتشاف الضرب، تح: د. مصطفى أحمد النماس، ط١، مط: المدني، مصر.
- ٨- أحمد علم الدين الجندي، ١٩٦٢ م، دراسات في النظم الصوتي الصرفي، مجلة مجمع اللغة العربية.
- ٩- أحمد، علي الحملاوي، ١٣٣٣ هـ، شذا العرف في فن الصرف، ط١٥، ١٩٦٤ م، مط: مصطفى الباي الحلبي.
- ١٠- أحمد محمد مقدور، ١٩٩٩ م، مدخل إلى فقه اللغة، دار الفكر، دمشق.
- ١١- أنيس، إبراهيم وآخرون، ١٩٨٥ م، المعجم الوسيط، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ط٣، القاهرة.
- ١٢- بلقاسم بلعرج، ٢٠٠٥ م، لغة القرآن الكريم، (دراسة لسانية للمشتقات في الربع الأول)، الجزائر.
- ١٣- تمام حسان، الدكتور، ١٩٧٩ م، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- ١٤- جلال عبد الله، محمد سيف الحمادي، ٢٠٠٨ م، العدول في صيغ المشتقات في القرآن الكريم، دراسة دلالية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- ١٥- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، ١٩٩٥ م، الكتاب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٦- صبحي صالح، ١٩٨١ م، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، ط١، بيروت.
- ١٧- صلاح محمد مصطفى روائي، ١٩٧٩ م، الصيغة الصرفية ودلالاتها على المستويين الصرفي والنحوي، جامعة القاهرة.
- ١٨- عبد الله، درويش، ١٩٦٢ م، دراسات في علم الصرف، مطبعة الرسالة، القاهرة.
- ١٩- فرحات عياش، ١٩٩٥ م، الإشتقاق ودوره في نمو اللغة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- ٢٠- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، ١٩٨٢ م، الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الجمل، بيروت.
- ٢١- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، همع الهوامع، دار المعرفة، بيروت، د.ت.
- ٢٢- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، ١٩٧٦ م، الإقتراح، تح: محمد علي البنا، القاهرة.
- ٢٣- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، ط١، مطبعة الحلبي، مصر، د.ت.